اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله

وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ ۝ أو حرفِ جرٍّ بنيابةٍ حَرِي

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف ويشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عندك أو ما يقبل النيابة من مصدر ويشترط في المصدر في نيابته أن لا يكون مؤكدا وأن لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر مع مجرور ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم وأدوات الاستثناء وهذه منذ وغير ذلك من الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل فإنك إذا أردت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد من هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يوم الجمعة سيرا شديدا إن أقمت المجرور وسير بزيد يوم الجمعة سيرا شديدا إن أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يوم الجمعة في مجلس سيرا شديدا إن أقمت ظرف المكان وسير بزيد يوم الجمعة سير شديد إن أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به وحري بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق به ثم قال وباتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ مِن ۝ بابِ كسا فيما التباسُه أُمِن

يعني أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسى وبعض الإجماع منه النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسي زيدا ثوب وأعطي عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن أنه إن وجد اللبس وجب إقامة الأول أعطي زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته على الأول أنه يجوز نيابته بالاتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب ينوب مفعول به عن فاعل وقد أما للتحقيق لأنه جاء في الاتفاق وأما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فإنه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان ثم قال في باب ظنَّ وأرى المنعُ اشتهر يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبرا في الأصل والمفعول الثالث من باب أعلم وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الأول مفعول به حقيقة بخلاف المفعول الثالث فإنه يشبه الثاني مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وقد ذهب بعضهم إلى جواز نيابته وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله ولا أرى منعاً إذا القصدُ ظهر

كقوله

تنبيه قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا إذ لا لبس

وقوله ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل أي فوقوعه منافيا مخبر عنه ... لا أن اجتمعا ... مختلفة ... إن الشيء ... باعتبار ... ونحوها ... لا تصح وتعليل باب ... صح

وظهور

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

٤٢

وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظُنَّ زيداً قائمٌ وأُعلِمَ زيداً فرسُه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه تجوز نيابته بلا خلاف وفي باب متعلق بالمنع وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال وما سوى النائبِ مما عُلِّقا ۝ بالرافعِ النصبُ له محقَّقا

يعني أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب ويشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطي زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد عطاء تاما مشكلا جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصول وصلته سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل في هذا الباب الفعل العامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لأن ما لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فقال

إن مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شغل ۝ عنه بنصبِ لفظِه أو المحل

فالسابقَ انصبه بفعلٍ أُضمِرا ۝ حتماً موافقٍ لما قد أُظهرا

يعني أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيدا ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمرا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فيشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاوزت عمرا مررت به وهما

لما فرغ من الكلام على المرفوعات تكلم هنا على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراكهما في الحذف مع وجود نائب المحذوف ... انظر الاعتراض

وحده عندهم أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو الملابس لضميره بواسطة أو غيرها ولو ... ذلك العامل ... ومسلطا على الاسم المتقدم لنصبه